Document: EB 2014/113/R.33
Agenda 15
Date: 17 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز رئيس الهيئة: الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Mohamed Beavogui
كبير مستشاري رئيس الصندوق
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2240 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.beavogui@ifad.org

Cheryl Morden
نائبة مدير
مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2822 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 ديسمبر/كانون الأول 2014

للعلم

موجز رئيس الهيئة: الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

بما يتماشى مع القرار 180/د 37 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق والذي يطلب إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالتقدم المحرز في مداولات هيئة المشاورات، يرد الموجز الذي أدلى رئيس الهيئة عن دورتها الثالثة في ملحق بهذه الوثيقة.

Document: IFAD10/3/INF.2/Rev.1
Date: 12 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز رئيس الهيئة: الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Mohamed Beavogui
كبير مستشاري رئيس الصندوق
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2240 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.beavogui@ifad.org

Cheryl Morden
نائبة مدير
مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2822 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق – الدورة الثالثة
روما، 7–8 أكتوبر/تشرين الأول 2014

للاستعراض

موجز رئيس الهيئة: الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

مقدمة

1- اجتمع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق وإدارة الصندوق؛ وموظفون من الصندوق ومراقبون في روما، إيطاليا بتاريخ 7–8 أكتوبر/تشرين الأول 2014، في الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وتم استعراض الأوراق التالية التي أعدتها إدارة الصندوق: (أ) توسيع نطاق النتائج؛ (ب) خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015؛ (ج) استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون؛ (د) أسعار الصرف المطبقة على التجديد العاشر لموارد الصندوق؛ (هـ) إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 2016–2018؛ (و) مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق؛ (ز) المشروع المعدل لقرار التجديد العاشر لموارد الصندوق. إضافة إلى ذلك، قدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق عرضين عن تقديره لإطار قياس النتائج، وللتقدم المحرز في إعداد التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

2- وبالإضافة إلى الدورة التي عقدت يومي 7 و8 أكتوبر/تشرين الأول، نظمت إدارة الصندوق أيضا ندوتين غير رسميتين لأعضاء الهيئة بتاريخ 6 أكتوبر/تشرين الأول تتعلقان بما يلي: (أ) انخراط الصندوق في التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب، (ب) التقدم المحرز في مبادرة الصندوق لتقييم الأثر. علاوة على ذلك، وبتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول، عقدت إدارة الصندوق جلسة إحاطة غير رسمية لأعضاء الهيئة حول انخراط الصندوق وخططه المتعلقة بتعميم الزراعة الحساسة لقضايا التغذية والتنمية الريفية.

الملاحظات الافتتاحية وتبني جدول الأعمال

3- بعد ترحيب رئيس الهيئة وتقديمه لجدول الأعمال، رحب رئيس الصندوق بالمشاركين. وسلط في ملاحظاته الافتتاحية الضوء على بعض المواضيع الهامة لهيئة المشاورات، وللتجديد العاشر للموارد عموما. وأدلى ممثلون عن القائمتين باء وجيم ببيانات افتتاحية في الجلسة الصباحية الأولى، كما تقدم ممثلون عن القائمتين ألف وجيم أيضا ببيانات عن قائمتيهما حول الأوراق المعروضة (نشرت جميع بيانات القوائم على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق).

كلمات أدلى بها المتحدثون الضيوف الموقرون

4- بعد تبني جدول الأعمال، تحدث السيد Homi Kharas، كبير المزاملين ونائب مدير برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية في مؤسسة بروكينغز، والأمين العام التنفيذي السابق للفريق رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، إلى المشاركين في الاجتماع. وأشار إلى أن الزخم السياسي الدائر حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 من شأنه أن يزيد من الطلب على خدمات الصندوق. وأشار أيضا إلى أن هنالك جملة أوسع من الخيارات لتمويل المؤسسات المالية الدولية حاليا عما كان عليه الوضع في السابق. وذلك على وجه الخصوص، لأنه، ومع صعوبة إحراز زيادات كبيرة في موارد التجديدات الأساسية لصناديق التنمية متعددة الأطراف نظرا للمناخ السائد، تتوفر أموال القروض المحتملة بصورة متزايدة، مما يمكن

للصندوق الاستفادة منه لصالح زبائنه الذين تتزايد ملاءتهم الائتمانية. وأخيرا، وبناء على خبرة المصارف الإنمائية الأخرى، فإن الصندوق في موقع جيد للاستفادة من هذه الفرص.

5- في اليوم الثاني من الاجتماع، تحدث السيد Jean-Michel Severino كبير المدراء التنفيذيين لمؤسسة Investisseurs et Partenaires – والمدير العام السابق للوكالة الفرنسية للتنمية، والنائب السابق لرئيس البنك الدولي لإقليم شرق آسيا – عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية المستدامة. وأكد على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل جوهر خطة التنمية لما بعد عام 2015، وقضية محورية للعالم بعد عام 2015 الذي سيكون معقدا للغاية، والذي ستلعب فيه الشراكات والتحالفات دورا حاسما. ويتزايد اهتمام الشركات الخاصة بالمساهمة في التنمية المستدامة بحيث جعل العديد منها جدول أعمال "السلع العامة" لديها جزءا لا يتجزأ من نموذج عملها. وهنالك فرص هامة متاحة للوكالات الإنمائية للعمل مع القطاع الخاص. وأضاف بأن إرساء الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمر صعب، وهنالك أمثلة كثيرة عن الإخفاقات: فالمهنية، والتصميم الدقيق، والواقعية، والشفافية جميعها أمور حاسمة لتحقيق النجاح. واختتم قائلا بأن نهج الصندوق المتمثل في الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص هام جدا وفي وقته المناسب، وبأنه من المطلوب توفير الموارد الكافية لضمان قدرة الصندوق على تحقيق هذا النهج بصورة فعالة.

ردة الفعل الإجمالية لأعضاء الهيئة

6- أثنى أعضاء اللجنة على إدارة الصندوق لجودة ودقة الأوراق المعروضة على الهيئة، ونشرها في الوقت المحدد لها، وأشاروا إلى اتفاقهم بصورة عريضة مع الرسائل الرئيسية الواردة فيها. وأكد الأعضاء أيضا على دعمهم القوي للإبقاء على الأقل على المستوى الحالي لعمليات الصندوق. وتبادلوا وجهات النظر حول المجالات الرئيسية المثيرة للقلق، ووفروا القيادة لإدارة الصندوق حول القضايا التي يتوجب إيضاحها.

توسيع نطاق النتائج

7- صادق أعضاء الهيئة بصورة قوية على المبادئ والتوجهات الأساسية الواردة في وثيقة "توسيع نطاق النتائج"، كما رحبوا بالإجراءات التي يقترحها الصندوق للمضي قدما بجدول الأعمال: إطار عمل لتوسيع النطاق، منتجات معرفية ومذكرات توجيه تشغيلية. كما سلطوا الضوء أيضا على عدد من القضايا المخصوصة التي تتمتع بأهمية محددة بالنسبة لهم، بما في ذلك الحاجة إلى ما يلي: (أ) تحليل ونشر قصص النجاحات، علاوة على التعلم من الإخفاقات كجزء من استراتيجية المعرفة في الصندوق، وتوفير منبر لتوسيع النطاق؛ (ب) ضمان الملكية الوطنية لجدول أعمال توسيع النطاق، وبناء الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية لدعم توسيع النطاق، والتعاون في شبكات الترويج للتعلم والمعرفة حول جدول أعمال توسيع النطاق؛ (ج) تمكين المجتمعات الريفية ومنظماتها من المساهمة بنشاط في عمليات توسيع النطاق؛ (د) ربط الأولويات المؤسسية المواضيعية الأخرى ذات العلاقة في الصندوق، مثل حوار السياسات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتغذية، والتمايز بين الجنسين والتأقلم مع تغير المناخ بجدول أعمال توسيع النطاق؛ (هـ) رصد فعالية توسيع النطاق وقياس النتائج في هذا المجال؛ (و) بناء القدرات وتنمية المهارات وتغيير العقلية السائدة، سواء بين موظفي الصندوق أو في البلدان الشريكة، بما في ذلك الدول الهشة. وقد اعترف الأعضاء بأن جدول أعمال توسيع النطاق لا يمكن تنفيذه بسهولة، وأنه يتطلب

اهتماما منتظما. وأشار رئيس الهيئة إلى أنه سيكون من المفيد لو قامت الدول الأعضاء في الصندوق نفسها بالترويج لجدول توسيع النطاق في مبادراتها الإنمائية لتيسير الشراكات لأغراض تحقيق أثر إنمائي موسع.

خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015

8- بعد أن عرضت إدارة الصندوق وثيقة خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015، وقدمت تحديثا لإعداد الإطار العام لاقتراض الصندوق، جرت بين المشتركين مناقشة غنية ومستنيرة. ووافق أعضاء الهيئة على أن جدول أعمال التجديد العاشر لموارد الصندوق يجب أن يعزز الإصلاحات التي أجراها الصندوق في السنوات الأخيرة، وأيضا فيما يتعلق بخيارات التمويل، ويبني على إنجازاته الخاصة بالنتائج والأثر. ودعم الأعضاء تجديدا للموارد يسمح بالإبقاء على برنامج للقروض والمنح بحدود 3 مليارات دولار أمريكي على الأقل (كما كان الحال عليه في التجديدين الثامن والتاسع للموارد). واتفقوا على اعتبار أن تعبئة المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة بما لا يقل عن 1.44 مليار دولار أمريكي، مما هو مطلوب للوصول إلى المستوى المستهدف للتجديد بحدود 3 مليارات دولار أمريكي، أولوية قصوى.

9- وسعى أعضاء اللجنة للحصول على معلومات إضافية حول نوايا إدارة الصندوق بشأن التمويل بالديون، وتبادلوا وجهات النظر حول هذا المجال الهام. وأوضح رئيس الصندوق بأن إدارة الصندوق تعتزم المضي في هذا الموضوع بحذر شديد؛ وفي حين أن الاقتراض السيادي يمكن أن يبدأ ما أن يوافق المجلس التنفيذي على الجزء الأول من الإطار العام لاقتراض الصندوق، فإن الإدارة لا تعتبر الاقتراض من السوق خيارا في فترة التجديد العاشر للموارد. وأحاط المندوبون علما بهذا الإيضاح، وبنية الإدارة بتحري كيف وفيما لو أنه بإمكان المبادرة بالاقتراض من السوق بعد فترة التجديد العاشر للموارد، بناء على الخبرة المكتسبة من الاقتراض السيادي ومع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الصندوق على الإدارة المالية. وحذر الأعضاء من تحول الصندوق إلى مصرف، وأكد رئيس الصندوق أن ذلك ليس ما ترمي إليه إدارة الصندوق. واعترف الأعضاء بأن التمويل المشترك، سواء الوطني منه أو الدولي، يشكل طريقا هامة لتوسيع برنامج العمل، إلا أنه بيد إدارة الصندوق بصورة كاملة.

10- وأثار الأعضاء أيضا بعض الأسئلة حول السيناريو المتصور في حال لم يتم الوصول إلى مبلغ 1.44 مليار دولار أمريكي، وهو المبلغ المستهدف للتجديد من المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة، من خلال المساهمات الأساسية والمساهمات التكميلية غير المقيدة؛ وعن المستوى المقترح للاقتراض الذي ترتئيه إدارة الصندوق. وأوضحت إدارة الصندوق أنها تتطلع إلى تجديد موارد يستند إلى مساهمات أساسية بحدود 1.44 مليار دولار أمريكي. إلا أنه، وفي حال لم يتحقق ذلك، فإنها ستلجأ إلى تبني نهجين بديلين. الأول أنها ستسعى إلى الحصول على مساهمات تكميلية غير مقيدة، وبخاصة لأغراض تغير المناخ، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومبادرة الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. وأما النهج الثاني فهو تطلعها، إلى الحد الضروري، إلى الاقتراض السيادي لردم الفجوة، شريطة الامتثال لقواعد الجزء الأول من الإطار العام للاقتراض كما وعندما يصادق عليه المجلس التنفيذي. وبما يتعدى برنامج القروض والمنح البالغ 3 مليارات دولار أمريكي، أوضحت إدارة الصندوق أنه، وبناء على الطلب، فإنها قد تنظر في إمكانية الاقتراض الإضافي بما يتماشى مع الجزء الأول من إطار الاقتراض – كما وعندما سيوافق عليه المجلس التنفيذي، وفي جميع الأحوال مع الحصول على موافقة المجلس التنفيذي – لبرنامج من القروض والمنح يبلغ في حده الأقصى 3.5 مليار دولار أمريكي. ووافقت الإدارة على التفكير

باقتراح تقدم به عضو من أعضاء الهيئة على وضع رقم تأشيري للاقتراض السيادي في فترة التجديد العاشر للموارد والعودة بمقترح بهذا الصدد.

استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون وأسعار الصرف المطبقة على التجديد العاشر لموارد الصندوق

11- صادق أعضاء الهيئة على التوصيات الواردة في كل من الوثيقتين اللتين عرضتهما إدارة الصندوق.

إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 2016-2018

12- رحب أعضاء الهيئة بجودة وثيقة إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 2016–2018، وإطار قياس النتائج نفسه. وأثنوا على نية إدارة الصندوق بإدراج ملحق يشير إلى المنهجية ومصدر بيانات المؤشرات، في حين سعى بعض أعضاء الهيئة للحصول على معلومات محددة حول منهجية قياس استهداف الفقر. وأثنى الأعضاء بالإجمال على نظرية التغيير، ولكنهم طلبوا المزيد من التعزيز بشأن الافتراضات والمخاطر والإجراءات المتخذة للتطرق للمخاطر.

13- دعم أعضاء الهيئة الجهود الرامية إلى الحد من عدد المؤشرات مع إدخال مؤشرات جديدة تتمتع بأهمية استراتيجية. كذلك اقترح مكتب التقييم المستقل في عرضه أمام الهيئة الحد من عدد المستويات من خمسة إلى أربعة، وهو الاقتراح الذي حظي بدعم من بعض الأعضاء. إلا أن إدارة الصندوق أشارت إلى أن مستويات النتائج الخمسة تناسب احتياجات الصندوق تماما، وتتواءم مع نظرية التغيير المعروضة في الوثيقة والتي أثنى عليها أعضاء الهيئة. ووافق بعض أعضاء الهيئة الآخرين على ما قالته الإدارة. ومن بين الشواغل الأخرى المحددة أهمية الاعتراف بصورة كافية بدور الصندوق في حوار السياسات على المستوى القطري؛ والافتقار الواضح إلى الطموح في بعض الأهداف التي لم تتغير منذ التجديد التاسع للموارد؛ والحاجة إلى توفير أهداف لمؤشرات المستوى الثالث، عوضا عن مجرد تتبع التقدم المحرز؛ والحاجة إلى تطرق أفضل لقضايا رئيسية مثل تغير المناخ والتغذية والتمايز بين الجنسين وإدارة الأراضي؛ والحاجة إلى إيضاح الرابط بين العدد المستهدف للأشخاص الذين سيتم الوصول إليهم، والمقدر بحوالي 130 مليون شخص، والمستوى المستهدف للأشخاص الذين سيتم تخليصهم من قبضة الفقر البالغ 80 مليون شخص؛ والحاجة إلى هدف أكثر طموحا لمعدل التمويل المشترك، وربما تقسيمه حسب نمط البلد ومصدر الأموال.

14- واستجابة لهذا، شكرت إدارة الصندوق أعضاء الهيئة على تعليقاتهم المفيدة، وأشارت إلى أنها ستنظم ندوة بين دورات الهيئة في نوفمبر/تشرين الثاني لاستعراض نسخة جديدة من إطار قياس النتائج تعكس التعديلات المدخلة التي تأخذ بعين الحسبان التعليقات الواردة.

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

15- عبر أعضاء الهيئة عن تقديرهم للتوجه العريض لمسودة التقرير، في حين تم التعبير عن وجهات نظر مختلفة حول القضايا المتشابكة المتعلقة بالانتقائية القطرية، والنُهج المتمايزة، وانخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل والدول الهشة، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي حين سيتم تنقيح تقرير هيئة المشاورات في محاولة لعكس التعليقات الواردة، أشار رئيس الهيئة إلى الحاجة إلى المزيد من المناقشات بين ممثلي الدول الأعضاء بهدف حل هذه القضايا.

16- أثيرت أسئلة عديدة حول الإطار المالي للتجديد العاشر للموارد، ووفرت إدارة الصندوق إيضاحات إضافية حول ما تسعى إلى الحصول عليه من الدول الأعضاء، والتبعات المحتملة –وغير المؤكدة حتى الآن– لمتطلبات الاقتراض في فترة التجديد العاشر للموارد. وقد تم تسليط الضوء على العديد من القضايا في بيانات القائمتين ألف وجيم (المعروضة على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق). كذلك أدلى بعض المندوبين الأفراد باقتراحات محددة للصياغة، وأشاروا إلى شواغل متعددة بما في ذلك قضايا التمايز بين الجنسين، والشباب، والتمويل المشترك والتغذية، الخ، سواء تلك التي وردت في متن التقرير أو في مصفوفة الالتزامات. وشكرت إدارة الصندوق الأعضاء على تعليقاتهم واقتراحاتهم وأشارت إلى أنها ستسعى جاهدة إلى عكسها في النسخة التالية من التقرير. وأخيرا، اقترح رئيس الهيئة أنه ربما قد يرغب أعضاء الهيئة بتجنب إثقال مصفوفة الالتزامات أكثر مما ينبغي، والتركيز على أكثر القضايا استراتيجية وأهمية.

المشروع المعدل لقرار التجديد العاشر لموارد الصندوق

17- أدلى أعضاء الهيئة بعدد من التعليقات حول مشروع القرار المعدل، الأمر الذي ستأخذه إدارة الصندوق بعين الاعتبار عند إعداد النسخة الجديدة منه، والتي سيتم استعراضها جنبا إلى جنب مع تقرير هيئة المشاورات. وأثيرت أسئلة مخصوصة تتعلق فيما إذا كان من الملائم أو الضروري إيراد بند للاقتراض في القرار، وفيما لو أنه يتوجب أن يضم مثل هذا البند سقف تأشيري للاقتراض في فترة التجديد العاشر للموارد، أو قصر الاقتراض على القروض السيادية؛ وعملية الموافقة على الإطار العام لاقتراض الصندوق؛ والفجوة الهيكلية.

النتيجة

18- في ملاحظاته الختامية (المعروضة على المنصة التفاعلية للأعضاء)، شكر رئيس الصندوق المندوبين على دعمهم القوي، وعلى المعلومات الارتجاعية المفصلة والنيّرة التي أدلوا بها، وعلى توجيهاتهم المفيدة. وأشار إلى أن التجديد العاشر للموارد يأتي في مرحلة انتقالية ذات أهمية عظيمة بالنسبة لمستقبل الصندوق على المدى الطويل، وأوجز مواقف الإدارة فيما يتعلق بالإطار المالي ونُهج التعبئة المالية في فترة التجديد العاشر للموارد. كما سلط الضوء أيضا على محورية جدول أعمال للتعزيز في فترة التجديد العاشر للموارد بهدف توسيع الأثر الإنمائي للصندوق. وتعهد رئيس الصندوق بأنه سيبذل مع إدارة الصندوق جهودا مكثفة لضمان عكس الآراء الواردة من الأعضاء بصورة كاملة في النسخة المعدلة من مسودة تقرير هيئة المشاورات وغيرها من الوثائق، وضمان نتيجة ناجحة للتجديد في آن معا.

19- من جهته أشار رئيس الهيئة إلى أن الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد قد وفرت الفرصة لتبادل مثمر للغاية للآراء بين أعضاء الهيئة والإدارة، وأنه يعتبر أنه قد تحقق تقدم كبير في إيضاح المسائل الرئيسية التي تهم أعضاء الهيئة. وبطبيعة الحال لا بد من القيام بالمزيد من العمل في إعداد الدورة الرابعة والأخيرة لهيئة المشاورات في ديسمبر/ كانون الأول. وفي الختام شكر رئيس الهيئة جميع المشاركين على انخراطهم المثمر، وعبر عن تقديره للإعداد الممتاز الذي قامت به إدارة الصندوق وموظفوه للدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.